مجلة
المالية والأسواق

مجلة إقتصادية نصف سنوية دولية محكمة
تصدر عن مخبر ديناميكية الاقتصاد والتغيرات الهيكلية (ديناميكس)
لجامعة عبد لحميد بن باديس - مستغانم -

دراسات تحليلية وكمية حول :

_ مؤشرات إقتصادية كلية .

_ التنويع الاقتصادي .

_المؤسسات الانتاجية الجزائرية .

_الاقتصاديات المغاربية .

_الموارد البشرية .

الرئيس الشرفي للمجلة :
أ.د. بلحاكم مصطفى
رئيس الجامعة

مدير المجلة و رئيس التحرير
أ.د. العيد محمد

مدير النشر :
د. شاعة عبد القادر

نائب مدير المجلة :
د. محمد عيسى محمد محمود

رئيس لجنة القراءة :
د. رمضاني محمد محمد

رئيس اللجنة العلمية :
أ.د. شريف طويل نور الدين

للتواصل عبر البريد الإلكتروني :
rfm2014@yahoo.fr

ردمد : 2392-5124
ISSN : 2392-5124
سبتمبر 2019
Septembre 2019
المجلد 06 : العدد 01 (2019)
مجلة المالية والأسواق
Finance & marchés

مجلة: المالية و الأسواق

شروط النشر

المقالات و البحوث المقدمة للنشر يجب أن تحترم القواعد العلمية و المنهجية المتعارف عليها وفقاً للشروط التالية:

1- أن تراعي الأصول العلمية المتعارف عليها في التحرير و التوثيق الخاص بإعداد و نشر المقالات.

2- أن يحتوي المقال على ملخص بلغة البحث و آخر باللغة الانجليزية لا يتعدى 150 كلمة بما فيها الكلمات المفتاحية.

3- أن يكتب المقال ببرنامج Word، و ذلك بإتباع نوع الخط Sakkal Majalla ،مقياس : 14، سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية.

4 - الهوامش : فوق/ تحت/يمين/ يسار 1.5 سم،حجم الورقة: 16- 24 ،المسافة بين الأسطر: 1سم ،رأس الورقة 1.25 سم و أسفل الورقة 1.25 سم.

5- للمساعدة في ضبط نوع الخط والهوامش يمكن تحميل القالب (Template) الذي يناسب لغة المقال من موقع المجلة على المنصة العلمية للمجلات الجزائرية في أيقونة تعليمات للمؤلف.

6- تكتب كافة الإحالات و المراجع بشكل ترتيبي في آخر المقال.

7 - يرسل الباحث مع المقال سيرته الذاتية.

8 - تقبل الأبحاث التي لم يسبق لها النشر في مجلات أخرى و التي تقدم إضافة علمية نظرية أو تطبيقية في احد مواضيع الاقتصاد و المالية.

9- أن لا يزيد عدد صفحات المقال عن 20 صفحة و لا يقل عن 15صفحة.

10- يلتزم الباحث بإجراء كافة التعديلات التي يمكن أن تطلب منه في الآجال التي تحددها هيئة التحرير.

11- تخضع الأوراق المقدمة للنشر للتحكيم الأكاديمي.

12- يرسل المقال إلى البريد الالكتروني للمجلة، وكذلك إلى بريد المجلة على المنصة العلمية للمجلات الجزائرية، وذلك كما يلي:

rfm2014@yahoo.fr

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/329

لا يلتفت إلى المقالات التي لم تحترم شروط النشر المبينة أعلاه.

مجلة : المالية و الأسواق

مجلة اقتصادية نصف سنوية دولية محكمة.

تصدر عن: مخبر ديناميكية الاقتصاد الكلي والتغيرات الهيكلية (دينامكس)جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

الرئيس الشرفي للمجلة : الأستاذ الدكتور بلحاكم مصطفى رئيس الجامعة

مدير المجلة ورئيس التحرير : الأستاذ الدكتور العيد محمد مدير المخبر

مدير النشر: الدكتور شاعة عبد القادر عميد الكلية

نائب مدير المجلة: الدكتور محمد عيسي محمد محمود (جامعة مستغانم) الجزائر

رئيس لجنة القراءة: الدكتور رمضاني محمد (جامعة مستغانم) الجزائر

رئيس اللجنة العلمية : الأستاذ الدكتور شريف طويل نور الدين (جامعة مستغانم) الجزائر

لجنة القراءة:

د. شمة نوال (م. جامعي غليزان) الجزائر د. عمار درويش (م.جامعي عين تموشنت)الجزائر

د.معارفية الطيب (جامعة مستغانم) الجزائر د. مواعي بحرية (جامعة مستغانم) الجزائر

أ.قوار الحبيب سعيد (جامعة مستغانم) الجزائر د.دقيش مختار (جامعة مستغانم) الجزائر

اللجنة العلمية:

أ.د.بابا عبد القادر (ج. مستغانم) الجزائر أ.د. برينيس عبد القادر(جامعة مستغانم) الجزائر

أ.د. زرواط فاطمة الزهراء (ج. مستغانم)الجزائر د. عبدالله سراج(جامعة الملك فيصل) السعودية

أ.د. صليحة عشي (جامعة باتنة) الجزائر د.دواح بلقاسم(جامعة مستغانم) الجزائر

أ.د. أشنهو سيدي محمد (جامعة تلمسان) الجزائر د. بحيح عبد القادر(جامعة سيدي بلعباس) الجزائر

د.أوكيل عمار (جامعة مسقط) عمان د.عدالة العجال (جامعة مستغانم) الجزائر

د. بن حمو عصمت محمد(ج. مستغانم الجزائر د. غلاي نسيمة (م.جامعي عين تموشنت) الجزائر

د.بن حموده يوسف(جامعة مستغانم) الجزائر د.مخفي أمين(جامعة مستغانم) الجزائر

د. مقدم وهيبة(جامعة مستغانم) الجزائر د.هاني صالح (جامعة طيبة) السعودية

د. بن حراث حياة(جامعة مستغانم) الجزائر د.بن زيدان حاج (جامعة مستغانم) الجزائر

د.بوقروة مريم(جامعة مستغانم) الجزائر د.عمراني محمد(جامعة مستغانم) الجزائر

د.تقرارت يزيد(جامعة أم البواقي) الجزائر د.غريسي العربي(جامعة معسكر) الجزائر

د.طارق العبد الله (جامعة البصرة) العراق د.ودان بوعبد الله(جامعة مستغانم) الجزائر

د.ملاحي رقية (جامعة مستغانم) الجزائر د.بوزيان العجال(جامعة مستغانم) الجزائر

E-mail (REVUE) : rfm2014@yahoo.fr

Site (ASJP): https ://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/329

ميثاق أخلاقيات النشر بمجلة المالية والأسواق

❶– مجلة المالية والاسواق محكمة مفتوحة لكافة الأساتذة والباحثين من داخل الجزائر وخارجها في مجال العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

❷– تهدف المجلة من وراء هذه القواعد والشروط الى الرقي بالبحوث الاكاديمية وضمان الجودة والنوعية في الابحاث العلمية.

❸– تنشر المجلة البحوث والمقالات العلمية الفردية و المشتركة مرفقة بملخصات باللغة الانجليزية.

❹– تخضع البحوث والمقالات العلمية المقدمة للمجلة لمراجعة تحكيمية موضوعية ، نزيهة وعادلة وبسرية تامة وبدون تحيز لأية اعتبارات سواء على أساس المعتقد الديني أو الرأي السياسي أو العنصر العرقي أو الاختلاف اللغوي أو الاوضاع الاجتماعية أو المصالح الاقتصادية.

❺–البحوث والمقالات العلمية المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة ويتحمل أصحابها المسؤولية القانونية والاخلاقية كاملة عن مضمونها والمفاهيم والمقترحات التي يقدمونها.

❻– تؤول حقوق الملكية الفكرية المترتبة عن البحوث والمقالات العلمية المنشورة للمجلة ولا يجوز استردادها أو إعادة نشرها كليا أو جزئيا بأية صورة أو لغة كانت لدى جهات أخرى إلا بإذن من المجلة.

❼ - يلتزم الباحث أو صاحب المقال بضمان الاصالة والموضوعية والامانة العلمية والتوثيق السليم وباحترام حقوق الملكية الفكرية، ويتحمل شخصيا تبعات أي تقليد أو انتحال أو سرقة علمية أو مساس بمعايير النزاهة الاكاديمية المتعارف عليها وفق ما يقضي به القانون والتنظيم.

❽– يلتزم الباحث أو صاحب المقال بتقديم تعهد مكتوب مرفق بملخص السيرة الذاتية يقر فيه بأصالة البحث أو المقال وعدم سبق نشره كليا أو جزئيا بأية صورة او لغة كانت في مجلة أو لدى جهة أخرى.

❾– تحتفظ المجلة بكامل حقوقها القانونية في متابعة كل إخلال بهذه القواعد والشروط بمجرد تقديم البحث أو المقال للتحكيم أو أثناءه أو بعد النشر.

❿– يمنع كل مخالف لهذه القواعد والشروط من النشر في المجلة مستقبلا.

ISSN : 2392-5124
ISBN : 6112- 2014
EISSN : 2602-5191

الافتتاحية

في عالم التكنولوجيا الحديثة والتقنية العالية و عصر العولمة (High-tech and globalization)، تتسابق الامم المتحضرة نحو التقدم و الاختراعات و هي تعمل على تخطّي الحدود و كسر القيود؛ و بدورنا كقوة فاعلة في المجتمع العلمي و الاكاديمي نطالب بنشر ثقافة الجودة في ميدان البحوث عبر المقالات المطروحة في المجلات العلمية..

إذَن فالغاية من عملنا، هي أن نلج في نظام تسوده الحكمة وتُطبق فيه الحوكمة قصد تحقيق الجودة والاتقان و تطبيق معايير أخلاقيات النشر في مجال البحوث العلمية؛ بحيث نعمل على نسج خيوط التواصل والتعاون مع الباحثين حتى تظهر المجلة في حُلة جميلة تسُر الناظرين، من حيث الشكل و المضمون؛ و التي نسعى لحمايتها من كل ما من شأنه أن يعيق سيرها نحو الهدف المسطر لها، و بالتالي نمضي قدما لتحقيق الاسس التي نبني عليها نظاما أساسه تنظيم الأداء و التقييم في سبيل تقديم بحوث تغلب عليها صبغة النوعية والاتقان مع حسن النية في التقويم قصد اعطائها طابع التميز.. وبهذا نسعى بكل ما أوتينا من قوة لتقديم التوعية وفتح الابواب لكل الباحثين في سبيل إعطاء الشرعية المطلوبة لبحوثهم الاصيلة؛ و من المنطق بمكان، أن نقدم أعمالا ذات جودة عالية، عندئذ يشعر متصفح البحث بالانتعاش و طمأنينة النفس، و بالعكس يكون لديه احساس بالإحباط الداخلي عندما يُقدم له عمل لا يرق الى المستوى المطلوب.. فالقارئ الشغوف لا يرضى الا بمنتوج علمي جميل، شكلا و مضمونا، و مُقدم له في طبق نظيف وبشكل راق وظريف؛ وهذا حتى يعاود الكرَّة و يتمنى المزيد من الطلب على مثل ما قُدّم له، ولا مجال له هنا أن ينفر، دون عودة للكتاب.. وبالتالي يكون لنا جزء من المسؤولية تجاه نفور هذا القارئ، في حالة عدم تطبيق معايير الجودة.

إن مجلة المالية و الاسواق مفتوحة لكافة الباحثين لنشر بحوثهم الاصيلة، ومن بين أهدافها:

- تشجيع البحوث العلمية و الاهتمام بها و لا سيما تلك التي تتميز بالنوعية الراقية و الجودة المطلوبة؛
- احترام حقوق المؤلف و عدم المساس بإنتاجه العلمي؛
- الاستفادة من البحوث بمعنى تحويلها من أفكار الى نصوص و من ثم تطبيقها تطبيقا فعليا على أرض الواقع، و هذا حتى لا تكون أعمالا مُخزّنة في بطون المجلات أو مطروحة على رفوف المكتبات؛
- تشجيع الباحث المتميز في بحثه، عند احترامه لمعايير الجودة، و هذا بتكريمه و لو بشكل رمزي عن طريق منحه شهادة تقدير، حتى يعاود التجربة في ميدان البحوث بنفس الطريقة أو بأحسن منها؛
- إعداد الميكانيزم العلمي للجودة و الذي يجمع بين أصالة الماضي و حضارة اليوم، و يفتح الابواب لكل آفاق الإبداع مستقبلا في الأسلوب و المنهج و طريقة عرض محتوى البحوث.

بروفيسور محمد العيد (PhD في العلوم الاقتصادية)
مدير مخبر البحث: ديناميكية الاقتصاد الكلي و التغيرات الهيكلية
مدير و رئيس تحرير مجلة المالية و الاسواق

مجلة المالية و الأسواق
ISSN : 2392- 5124
eISSN : 2602-5191
المجلد 06 / العـدد: 01 (2019)،

فهرس المقالات

الرقم	عنـوان البحث/ إسم الباحـث	الصفحات
01	**Investigating the Role of Academics in the Algerian National Innovation System** *Mokhtar DEKKICHE*	21-01
02	**LA GOUVERNANCE BANCAIRE, EN ALGÉRIE, À L'ÉPREUVE DE LA CRISE PÉTROLIÈRE : DÉFIS ET ENJEUX.** Dr.ZIAD M'hamed ; Dr.RAMDANI Lotfi	46-22
03	**Le développement durable et l'innovation marketing dans les services bancaires (le cas des banques algériennes)** MAHCINE Hala Miada ,Pr. CHERCHEM Mohamed	67-47
04	**Les Exportations Hors Hydrocarbures issues de la filière phoenicicole en Algérie. « Le Cas du Groupe Haddoud Salim de la Wilaya de Biskra »** KATEB Mohammed Lakhdar; Dr. OUDDANE Bouabdellah	85-68
05	**Les stratégies de la PME-Le cas des PME de l'ouest de l'Algérie** CHERRARA Walid ; Pr. ADALA Laadjal	107-86
06	**L'activité d'innovations vers la qualification, facteur déterminant des orientations politiques d'innovation : Cas pratique entreprises Algériennes du secteur pharmaceutique** Ahmadouche Nadia ; Pr. Samir Baha-Eddine Maliki, Pr. Jose Albors Garrigos Pr. María Rosario Perelló Marín	126-108
07	**انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية " التطورات، المشاكل والحلول"** حساني عمر	145-127
08	**التدقيق الداخلي ونظام الرقابة في المؤسسة الاقتصادية – دراسة تطبيقية بمؤسسة نفطال -وحدة ولاية سعيدة-** د. مسكين الحاج ، طلحة مختار	164-146

09	**الاستراتيجيات المنتهجة لتنمية السياحة – تجارب رائدة لبعض الدول العربية** نعيمي حكيمة ، د.بن حراث حياة	178-165
10	**استخدام مقاربة الخيارات الحقيقية لتقييم مشاريع الاستكاف والإنتاج البترولي** جدع نور الاسلام، د .عبد الرزاق مولاي لخضر،أد.عبد الحميد بوخاري	198-179
11	**إستراتيجية استهداف التضخم حسب المستوى الاقتصادي دراسة وصفية للفترة ما بين 1990 - 2016** بن عطية محمد ، بن عبيزة دحو ، شعيب بونوة	216-199
12	**إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية - دراسة حالة بنك البركة الجزائري -** بوسعيد محمد عبد الكريم، أ.د. بن بوزيان محمد	237-217
13	**أثر أزمة 2008 على عائد البورصة دراسة تحليلية قياسية لبورصة باريس باستخدام نموذجGARCH** د.بن شعيب فاطمة الزهراء ، د.كبداني سيدي أحمد	255-238
14	**أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية (المغرب،تونس و الجزائر) -دراسة قياسية خلال الفترة 1990 – 2017** د. بشرول فيصل	275-256
15	**مسيرة عملة الدينار و البنك المركزي الجزائري من زاوية الميزانيه المحاسبية د.** بوشيخي بوحوص، أد. العيد محمد	300-276
16	**مساهمة المغتربين فى دعم التنمية المحلية بمنطقة المغرب العربي** ملحاوى فاطمة زهراء ، أ.د. ربال عبد القادر	324-301
17	**فعالية السياستين النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية باستخدام منهجية((ARDLخلال الفترة(1990-2018).** صوان أسماء	354-325
18	**دور تسيير المسار المهني في تنمية الكفاءات البشرية في الإدارات العمومية** براف يزيد ، د. عامر بشير	380-355
19	**دور الوقف الاسلامي في تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر** د. بن يوب محمد	398-381

20	دراسة تقييمية لفعالية إستراتيجية الاتصال التجاري في شركات التأمين في الجزائر -حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي "ورقلة د.محسن زوبيدة ، محسن عادل ، د.يسعد عبد الرحمن	420-399
21	دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الطلب على القمح في الجزائر خلال الفترة 1985م- 2016م د. عمار طهرات ، د.عابد بشيكر	440-421
22	خصائص ومحددات العمالة غير الرسمية في الجزائر د. مصطفى بن عامر	458-441
23	حتمية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر د. وليد ببي، د.سمية صلعة	479-459
24	تأثير كل من معدل التضخم، الكتلة النقدية، الناتج المحلي الخام في سعر صرف الدينار- دراسة قياسية (1991-2017) د. بادن عبد القادر ، أعمر ستي أحمد	500-480
25	نحو إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة إحصائية لقطاعي الصناعة و الفلاحة الهروشي خطاب	520-501
26	"اللوجستيك وتحديات التنافسية الدولية "حالة الجزائر د. مكاوي محمد الأمين	541-521

مجلة المالية و الأسواق
ISSN : 2392- 5124

المجلد 06 / العـدد: 01 (2019)،
ص :

نحو إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة إحصائية لقطاعي الصناعة و الفلاحة

Towards a national strategy for the promotion of exports outside hydrocarbons A statistical study for the industrial and agricultural sectors

الهروشي خطاب*[1]

[1] جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم ،الجزائر ekhattabe@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:

تاريخ القبول:

تاريخ النشر:

الملخص:

يعتبر القطاع الزراعي والصناعي من أهم القطاعات التي تملك فيه الجزائر إمكانيات معتبرة أقل ما يقال عنها أنها تحتاج إلى استغلالها وتطوير طرق ووسائل الإنتاج والذي من شأنه تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات على الرغم من احتلاله مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من الأهمية الملموسة لهاذين القطاعين، إلا أن مظاهر القصور واضحة من خلال مساهمتهما المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي.لذالك تسعى الاستراتجيات الوطنية إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، بل أنها تسعى إلى الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية والصناعية، وبالتالي تحقيق فائض للتصدير . حيث يسود الاقتناع لدى المهتمين بهاتين القطاع على ضرورة تنميتهما بما يضمن له إمكانيات المنافسة على الساحة الدولية، وخلق مزيد من الطلب على مدخلات ومخرجات هذين القطاعين .

الكلمات المفتاحية: صادرات خارج المحروقات، قطاع فلاحي. قطاع صناعي، استراتيجية وطنية

Abstract :

The agricultural and industrial sector is considered one of the most important sectors in which Algeria has considerable capabilities, which are less likely to be exploited and development of methods and means of production, which will develop Algerian exports outside the hydrocarbons. Despite the fact that it occupies an important position in the economic structure in both economic and social terms. Despite the concrete importance of these sectors, the shortcomings are evident through their modest contribution to GDP. Therefore, national strategies seek to achieve a high level of food security, but they seek to reach self-sufficiency for most food and industrial goods, thus achieving surplus for export. There is a conviction among those interested in these sectors that they need to be developed in such a way as to ensure the potential for competition in the international arena and to create more demand for the inputs and outputs of these sectors.

Keywords: Non-hydrocarbon exports, Industrial sector

* الباحث المرسل: الهروشي خطاب، الايميل: ekhattabe@yahoo.fr

مقدمة:

يرتبط الاقتصاد الوطني بشكل وثيق بالنفط وتصديره حيث تعد الإيرادات النفطية عماد الناتج الوطني ،ومحرك النشاط والنمو الاقتصادي. إما عن الإيرادات الوطنية فهي تتزايد بزيادة سعر البترول كما تنخفض بانخفاضه.

ان اعتماد الاقتصاد الجزائري على الريع لاسيما الريع النفطي يخلق جملة من الأثار السلبية على الاقتصاد الوطني مما يجعل الإجماع ينصب على ضرورة تنويع القاعدة الاقتصادية الجزائرية من خلال التفكير في إستراتيجية للخروج من الهيمنة و السيطرة البترولية التي لازمت الجزائر منذ الاستقلال.

يعزو الكثير من الباحثين و الأكاديميين سبب تدهور القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الوطنية خارج قطاع المحروقات في الأسواق العالمية إلى عدم تبني المؤسسة الصناعية الجزائرية للمفهوم الحديث للتسويق بروافده الحيوية و مقاربته الإستراتيجية هذا و لا يختلف قطاع الفلاحة عن سابقه في شيء رغم كل الامكانات الطبيعية و الاقتصادية المهمة،

إشكالية الدراسة:

إن الجزائر و إن أدارت ظهرها لقطاعي الزراعة والصناعة لسنوات طويلة تدرك اليوم أكثر من أي وقت مضى مدى ضرورة تدارك الوضع بأن تولي هاتين القطاعين بما يستحق من الاهتمام خاصة وأنها تتمتع بقدرات طبيعية هائلة تمكنها من الارتقاء والتطور إذا ما ثمنت و رشدت استغلالها واستثمارها ودعمت باستراتيجيات تسويقية مناسبة مبنية على دراسات و أبحاث جدية ، لذالك تنحصر إشكالية الدراسة على التساؤل الجوهري التالي:

- في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، ما هي الآليات التي يجب إتباعها للرفع من معدل الصادرات خارج المحروقات استنادا إلى مؤشرات قطاعي الزراعة والصناعة ؟

التساؤلات الفرعية:

ما هي مكانة الفلاحة و الصناعة في الاقتصاد الوطني؟

ما هي مكانة قطاعي الفلاحة و الصناعة في الصادرات خارج المحروقات؟

ما هي معالم الاستراتيجية الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات؟

فرضيات الدراسة:

- لقطاع الفلاحة و الصيد البحري و كذا الصناعة امكانيات هائلة يمكن ان يجعل القطاع أحد اهم المخارج من التبعية للمحروقات.تعاني الاستراتيجية الوطنية للخروج من التبعية للمحروقات من عدة نقائص خاصة في مجال التنفيد و المتابعة

- يجب رد الاعتبار للتسويق على اختلاف أنواعه و جعله كأحد اهم محاور الاستراتيجية الوطنية لرفع الصادرات خارج المحروقات

الأهداف النظرية للدراسة:

تهدف الدراسة في جانبها النظري إلى تحديد موقع الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري ومن ثم تحليل دورها في دفع عجلة النمو الاقتصادي و رفع الصادرات خارج المحروقات.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة اهميتها من أهمية الصادرات خارج المحروقات و دورها في تحرير تبعية الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات من خلال التعويل على قطاعين هامين و هما قطاع الفلاحة و الصناعة.

منهجية الدراسة:

للإجابة عن إشكالية البحث ومحاولة اختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يستند إلى عرض البيانات والأشكال تم تحليلها بما يتناسب إلى حد كبير مع طبيعة الموضوع من خلال تحليل المعطيات والبيانات الرقمية.

المحور الأول : المفاهيم النظرية المتعلقة بسياسات الصادرات و أهميته الاقتصادية

أولا- ماهية التصدير:

هناك عدة مفاهيم للتصدير منها من يرى أن التصدير هو " "قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيم مضافة وتوسع ونمو وانتشار فرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها." [1] كما يرى البعض أن التصدير: "هو الأسلوب الأكثر انتشارا من التجارة العالمية، ويعتبر أسلوبا مرنا وسهل الاستخدام والتصدير لا يحتاج إلى استثمارات مالية كبيرة وبأقل ما يمكن من الموارد البشرية المتاحة." [2]

يعرف آخرون الصادرات على أنها" عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج" [3] كما تعرف أيضا على أنها " انتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية." [4]

1- أهمية التصدير: أهمية التصدير تظهر من خلال المحاور التالية:

- يعد التصدير مصدر رئيس في رفع مداخيل الدولة من العملات الأجنبية و بالتالي الاستفادة منها في تمويل عمليات الاستيراد,هذا و يسهم التصدير في الحد من العجز في ميزان المدفوعات كما يحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج بل يحث على إعادتها.

- إن الصناعات التصديرية قد تكون لها غالبا مدخلات من صناعات غير تصديرية (محلية) مما يشجع جانب المقاولاتية و الخدمات التي يمكن أن تنشطها بالمقابل , أي أن التصدير يخلق ديناميكية تمكن من الاستعانة بهذه المنتجات محليا في تدعيم صناعات غير تصديرية أيضاً مما يغني الحاجة إلى الاستيراد و هذه العلاقة التكاملية تفتح أفاق حتماً للصناعات غير التصديرية و تحويلها إلى صناعات تصديرية في الأجل البعيد و المتوسط.

- إن التصدير يعني التواجد المستمر في الأسواق الخارجية, مما يجعل المؤسسة في ظروف جد تنافسية بالتالي زيادة الجودة و كذا مواكبة التكنولوجيا الحديثة و نقل التجارب الريادية إلى الداخل و بالتالي نقل الخبرة للمؤسسات ذات الإنتاج المحلي, مما يؤدي إلى تطويرها بشكل غير مباشر.إضافة إلى ذلك فإن التصدير أصبح أحد مقاييس التنافسية العالمي.[5]

ثانيا- نظريات التصدير:

1- نظريات التصدير الحديثة:

أ- نظرية استيفان ليندر للتجارة الدولية : نظرية ليندر في تفسير التجارة الدولية هي واحدة من أهم نظريات الفكر الحديث في تفسير أسباب قيام التجارة الدولية .حيث تضمنت رسالته للدكتوراه عام 1967 م تفسيراً لأسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول حيث خلص إلى تصنيف جديد لأنماط التجارة الدولية من أصناف قائمة عوامل متعلقة بالعرض إلى عوامل متعلقة بالطلب حيث انتقد النظرية الكلاسيكية التي رأى أنها تصلح فقط في حالة التجارة الخارجية للسلع والمنتجات الأولية .

"هناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد الصادرات والواردات الفعلية، والمبدأ الأساسي في نظرية ليندر هو وجود الطلب المحلي على السلع، والذي يعتبر شرطا ضروريا وليس كافيا لتكون هذه السلع صادرات محتملة، كما أن هناك عدة أسباب تدعم المبدأ الأساسي لليندر تدور كلها حول فكرة واحدة هي الدراية بظروف السوق المحلية تكون قبل الدراية بظروف السوق الخارجية" [6]

ب- نظرية الفجوة التكنولوجية(نموذج الفجوة التكنولوجية): يقوم نوذج بوسنر POSNER (1961) على مبدأ قدرة المؤسسة المقدمة لسلع جديدة و كذا خطوات انتاجية جديدة على التمتع بنوع من الميزة الاحتكارية مؤقتة في السوق العالمية و هذا ما تقوم عليه خاصة التجارة الدولية بين الدول الصناعية و التي تزول بانتشار التكنولوجيا الجديدة وتقليد هذه السلعة؛ يتعلق تصدير هذا النوع من السلع بالابتكار حيث تأتي الولايات المتحدة في الطليعة العالمية باحتلالها المركز الأول

من حيث براءات الاختراع التي عادتا ما تتعلق بتكنولوجيا العالية ، ولكن بعد مرور المدة المحددة لحماية المنتج الجديد و كما هو متعارف عليه في أعراف التسويق و دورة حياة المنتوج .فهذه النظرية مبنية على فترتين ، فترة تعرف المنافسين على التقنية أو المنتج الجديد وفترة بداية التقليد و اهتلاك الفكرة و هذا ما أشار إليه بوسنر .

عرفت هذه النظرية تطورا كبيرا على يد كل من هوفباور 1970 وفريمان 1963 فلقد توصلا من دراساتهما التطبيقية لاختبار مدى صحة هذا النموذج ومدى ملاءمته لحقائق العالم الاقتصادي الواقعي إلى نتيجتين هامتين:

- تعتبر ا مسألة التباين في الأجور دوليا أحد أهم المحددات لطول الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية حيث تستدعي الحاجة أن تنتقل هذه الاختراعات بسرعة من الدول موطن الاختراع إلى دول أخرى ذات مستويات منخفضة للأجور بهذف إنتاج سلعة بنفقات إنتاجية أقل من نفقات إنتاجها في الدولة الأم و لعل الصين أهم مثال على ذلك .

- دلت نتائج الدراسات ايضا و التي كانت تطبيقية على نموذج الفجوة التكنولوجية نموذج مفسر للتجارة الخارجية بين الدول .

ج- نموذج دورة حياة المنتوج: يعتبر هذا النموذج أكثر تعميما وامتدادا لنموذج الفجوة التكنولوجية، وقد تم تقديمه سنة 1966 ، وتمثلت فكرته الأساسية في دراسة دورة حياة المنتوج في التجديد إذ اعتبرهVERNON نسبية جديدة بالنسبة لدولة ما ووضح عبر مثال للولايات المتحدة أن المنتوج يكون جديدا في البداية ثم ينتشر في الدولة الصناعية ليصبح نمطيا. [7]

المحور ثاني: استراتجيات الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات

أولا- إستراتجية تحرير التجارة الخارجية

نظرا للوضع المتدهور الذي آل إليه اقتصاد البلد عقب أزمة 1986 و الذي ألقى بثقله على التجارة الخارجية ، عملت الحكومة على تحرير هذا القطاع بصفة تدريجية في إطار برنامج يسمى بالتعديل الهيكلي سنة 1989 . حمل هذا البرنامج في طيّاته سلسة من التدابير الهادفة إلى استعادة التوازنات الكلية و الجزئية من خلال إجراء التصحيحات اللازمة على مختلف التشوهات في الاقتصاد الجزائري، فعملت السلطات الجزائرية بتنفيذ هذه التدابير تحت بدعم و تحت إشراف صندوق النقد الدولي. [9] و تتمثل التدابير الواردة في برنامج التعديل الهيكلي على النحو التالي: [10]

- ✓ تخفيض عجز الميزانية في البداية يمكن أن يتحقق هذا الخفض عن طريق تقليص الإنفاق العام بما في ذلك الإعانات،

- ✓ تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة،
- ✓ إعادة النظر في سياسة الدعم و تحديد الأسعار والتحرير التدريجي للتجارة الخارجية

بتتبع سياسة تحرير التجارة في الجزائر نلاحظ مرورها على أربعة مراحل:

1- مرحلة التحرير المقيّد 1990: وتبرز من خلال اتخاذ إجراء رسمي تمثل في إصدار قانون النقد والقرض أكتوبر 1990 – قانون 90/10 – والذي يشمل تحرير الاستثمار الأجنبي في الجزائر، تلاه في نفس السنة إصدار قانون 92/16 المؤرخ في 1990/08/07 المتضمن لقانون المالية التكميلي 1990، حيث في المادة الواحد والأربعون منه يقرر ولأول مرة و منذ إقامة وتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية أنه أصبح استيراد السلع لإعادة بيعها أمراً مسموح به للمتعاملين التجاريين، إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي جزئي [11]

2- مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية (90-1991): في ظل التشريعات السابقة مع عدم جدواها ونظراً للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية في فترة 1990 جراء ما عرف بالتحرير المقيّد الذي يأتي بالمرجو منه، قامت السلطات بإيعاز من صندوق النقد الدولي بخطوة أكثر جرأة نحو التحول الجدري لسيرورة التجارة الخارجية الجزائرية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91/37 المؤرخ في 13 فيفري1991، [12] "و ذلك بإلغاء كل عمليات الرقابة الأولية وتسهيل الحصول على العملة الصعبة بالنسبة لكل الأشخاص المعنوية التي تمارس نشاط الإنتاج أو التجارة بالجملة. كما شملت الإصلاحات الاقتصادية القانون التجاري ، التي يبدو من خلاله، تعبير صريح عن رغبة المشرع في إقامة اقتصاد السوق عن طريق إدخال نوعا جديدا من الشركات والتجمعات الاقتصادية، كما يؤكد على التحرير التام للمعاملات التجارية الخارجية " [13] بالإضافة إلى إلغاء شهادات الاستيراد والتصدير.

3- مرحلة العودة إلى التقيّيد والمر اقبة للتجارة الخارجية 1992: نظرا لعديد المشاكل التي ظهرت في هذا القطاع بعد صدور المرسوم 91/37 المؤرخ بتاريخ 13 فيفري 1991 القاضي بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، أين سادت الفوضى في تخليص المعاملات وسيادة أنواع البيروقراطية، إلى غاية 18 أوت 1992 حيث تدخلت الحكومة بإصدارها للتعليمة رقم 625 لرئيس الحكومة، والتي ترجع للإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى تحريرها. [14]

4- مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية منذ 1994: " بدأت هذه المرحلة سنة 1994 وهي نفس السنة التي أعيد فيها جدولة الديون الجزائرية ضمن اتفاقية Stand by بين الجزائر و صندوق النقد الدولي، حيث اشترط الصندوق تحرير التجارة في الاتفاقية، إضافة إلى سعي الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما شكل دافعا للمضي قدماً في إزالة العقبات وتسريع عملية الانفتاح التجاري، ،هذا وقد عرفت هذه الفترة إنشاء عديد المؤسسات الوطنية

المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية (CAGEX, SAFAX, ...CASI,FSPE CNCPE ,ANEXAL, PROMEX) حيث دخلت هذه الأخيرة ضمن إستراتيجية الإطار المؤسساتي المرافق و الذي سوف نتطرق إليها بالتفصيل لاحقا .

ثانيا- إستراتجية الإصلاحات النقدية ، الجمركية و الضريبية:

اتخذت الدولة مجموعة من الحوافز التشجيعية الأولية لتحقيق أهداف التصدير، والتي تمحورت مجملها حول تدعيم قطاع التصدير غير النفطي، ويمكن تلخيصها في الأتي: [15]

- تستفيد الشركات العمومية والخاصة من الإعفاء من الضرائب على الفوائد الصناعية 09 المؤرخ في26 ديسمبر 1985 والتجارية طبقا للمادة 17 من القانون 85.
- إنشاء لجنة وطنية لإصلاح النظام الضريبي منذ سنة 1987، والتي أنهت أشغالها سنة 1989 مقدمة اقتراحاتها ضمن تقرير يتضمن معالم الإصلاح الضريبي الجديد.
- تحقيق نمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات، الناجم عن تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها.
- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات، لكونها مهيمنا عليها بالمنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار.
- إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا للتحكم في التضخم، بالنظر إلى معدلاته العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني.

ثالثا- إستراتجية الإطار المؤسساتي:

وضعت الجزائر تطوير الصادرات خارج المحروقات ضمن كبرى أولوياتها وسخرت كل الوسائل لبلوغ الهدف منها إنشاء هيئآت همها السهر على مرافقة المصدرين الفعليين و المصدرين المحتملين من أجل تشجيعهم على المبادرة و بالتالي السعي إلى تنويع المبادلات الخارجية بما يتماشى و السياسة العامة للبلاد و هو التحرر من التبعية للمحروقات:

1- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX [16]: حلت هذه الوكالة محل الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية PROMEX الذي انشأ بموجب المرسوم التنفيدي رقم96/327 المؤرخ في 01 أكتوبر .1996وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية

والاستقلال المالي، المقر الاجتماعي لصافكس هو قصر المعارض . تدخل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية في ميدان المرافقة والدعم والمعلومات لصالح الشركات الجزائرية المصدرة.[17]

2- الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة CACI: أنشئت الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 المؤرخ في 14 شوال 1416 الموافق 3 مارس 1996 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجارى تمثل المصالح العامة لقطاعي الصناعة والتجارة، تعمل على ترقية الصادرات غير النفطية وذلك من خلال تنظيم جميع اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية داخل وخارج الجزائر ولاسيما المعارض والندوات التي يكون غرضها ترقية النشاطات الاقتصادية الوطنية، وتقدم التقارير للسلطات الجزائرية لكيفية ترقية المبادلات التجارية خارج قطاع النفط من خلال الدراسات عن الأسواق الخارجية والمنتجات القابلة للتصدير[18]

3- الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير SAFEX: في 24 ديسمبر 1990 تم استبدال اسم الديوان الوطني للمعارض والتصدير الذي أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم63 /87 المؤرخ في 3مارس 1987 باسم الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير (SAFEX) و هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي ، وتجارى تساهم في ترقية الصادرات غير النفطية،[19]

4- صندوق الخاص بترقية الصادرات FSPE: [20] أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم96 / 205 المؤرخ في 05/ 1996/06المحدد لكيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 32/ 84، المفتوح لدى الخزينة ويتدخل هذا الصندوق لتمويل الأبحاث المتعلقة بالأسواق الدولية،التي تهدف إلى توفير المعلومات للمصدرين وتحسين نوعية المواد المخصصة للتصدير.

وقد تم توسيع مجال تدخل الصندوق،بمقتضى المادة 129 من قانون المالية لسنة 1997 حيث أصبح في الواقع أشبه بمؤسسة مالية تضمن السير الحسن لعمليات التصدير و ذلك عن طريق قانون المالية لسنة2007 و تم تنظيمه عن طريق مرسوم وزاري المعدل و المتمم لسنة 2009 الذي وضح إيرادات ونفقات و طرق الدعم للصندوق تتكلف بترقية التجارة الخارجية بغرض مساعدة دخول شركاتنا إلى الأسواق الخارجية [21]

5- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ANEXAL: هي جمعية غير حكومية هدفها الدفاع عن حقوق المصدرين و تتكون من مجموعة من المؤسسات الوطنية المصدرة كان عددها في البداية 200 مؤسسة حاليا 700 مؤسسة حسب تصريح لرئيس الجمعية.

6- المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات CNCPE: من بين مهامه المساهمة في تحديد الأهداف و الاستراتيجيات المتعلقة بكل النشاطات والبرامج المتعلقة بدفع الصادرات خارج المحروقات ، هدفها تأطير كل النشاطات التي تدخل ضمن هذا الإطار حيث تلعب دور استشاري في لبلوغ الأهداف التصديرية المسطرة.

7-الشركة الجزائرية للتامين و ضمان الصادرات CAGEX: أمام فشل الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CCAR في أداء مهمة قرض التصدير، تدخلت الدولة لإنشاء نظام جديد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 235/96 الصادر في 1996/07/02 طبقا للمادة الرابعة من الأمر 96/06 الصادر في 1996/01/10 [22] المتعلق بتأمين القرض عند التصدير وقد تلي هذا الأمر في نفس السنة صدور المرسوم التنفيذي رقم 96-235 بتاريخ 02 جويلية 1996 المحدد لشروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير وكيفياته.

المحور ثالث دراسةإحصائية لقطاع الفلاحة، الصناعة و السياحة للفترة..

أولا- المخصصات المالية للقطاع الفلاحي في الجزائر:

يعتبر القطاع الزراعي عصب الاقتصاديات العالمية .فالاهتمام بهذا القطاع يعد من الاهتمام بالأمن الغذائي ، يمكن القول أنه مهما كانت منطلقات أي إستراتيجية تنموية فمن المفروض أن يضحى القطاع الزراعي بأهمية معتبرة خاصة في الاعتمادات المالية.

جدول رقم (01) تطور التمويل الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-201

المصدر: بوفليح، نبيل "دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر". الملتقى الدولي التاسع: استدامة الأمن

البرنامج القطاع	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "2004"2001"		برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "5"2009"200		برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "104"201"20		المجموع الوحدة مليار دج	
	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
القطاع الفلاحي	65.4	12.5	312	7.42	1000	4.71	1377.4	5.3
باقي القطاعات	459.6	87.5	3890.7	92.58	20214	95.9	24564.3	94.7
المجموع	525	100	4202.7		21214		25941.7	100

الغذائي في الوطن العربي. الشلف، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي. 23/ 24/ -11 2014 ،ص 7

يتضح من الجدول آن المخصصات المالية لبرامج الإنعاش الاقتصادي المتتابعة من سنة 2001 حتى 2014 في ارتفاع مستمر وبدرجة معتبرة لكن هذا الارتفاع لا يعكس التوجه العام للإستراتيجية الوطنية حيث أن النسبة من إجمالي الاعتماد كل برنامج عرفت تراجعا من 12.5 % خلال البرنامج 2001-2004 إلى 4.71% خلال البرنامج الثالث ما بين 2010-2014 يدل هذا على أن الجزائر أولت أهمية لتمويل و إنعاش القطاع الفلاحي إلا أنه لم يكن يوما محور إستراتيجيتها.

1- مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي: لقد مرت الفلاحة على عدة سنوات محاولات محتشمة لأجل إعادة هيكلة وتطوير القطاع بدءا بتأميم الأراضي الفلاحية[23] مرورا بإنشاء تعاونيات التسيير الذاتي [24] والثورة الزراعية وصولا لإعادة الهيكلة ولكن كل هذه المحاولات باءت

بالفشل إلى حد كبير مما حال دون خروج الفلاحة من النفق المظلم الذي آلت إليه لتلجأ الدولة بعد ذلك إلى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية ومن خلال عرض وقياس أثر النمو الفلاحي على النمو الاقتصادي خاصة منذ سنة 1999 نلخصها في الجدول الموالي:

جدول رقم (02): تطور معدل النمو الاقتصادي و معدل نمو القطاع الفلاحي خلال الفترة 2016-1999

السنة	معدل النمو الاقتصادي	معدل النمو الفلاحي	السنة	معدل النمو الاقتصادي	معدل النمو الفلاحي
1997	1,1	-13,5	**2007**	3	5
1998	5,1	11,4	**2008**	2,4	-5,3
1999	3,2	2,7	**2009**	2,4	20
2000	2,2	-5	**2010**	3,3	6
2001	2,7	13,2	**2011**	2,9	11,6
2002	4,1	-1,3	**2012**	3,4	7,2
2003	6,9	19,7	**2013**	2,8	8,2
2004	5,2	3,1	**2014**	3,8	2,5
2005	5,1	1,9	**2015**	3,8	6,4
2006	2	4,9	**2016**	3,3	6,5

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

بعد احتساب معامل الارتباط بين معدلي النمو الفلاحي و النمو الاقتصادي وجد أن المعدل قدر ب 0.43 و هو دليل على ضعف تأثير النمو الفلاحي على النمو الاقتصادي و هذا راجع إلى ضعف النمو الفلاحي و تذبذبه ولتأكيد النتائج تم الاعتماد على صياغة معادلة الانحدار المبينة في الشكل أدناه حيث يمثل y النمو الاقتصادي و x النمو الفلاحي أهم ما أمكن ملاحظته صغر المعامل حيث قدر ب 0.0717 مع العلم أن متوسط النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة قدر ب 3,435 أي أن اثر النمو الفلاحي على النمو الاقتصادي جد ضعيف .

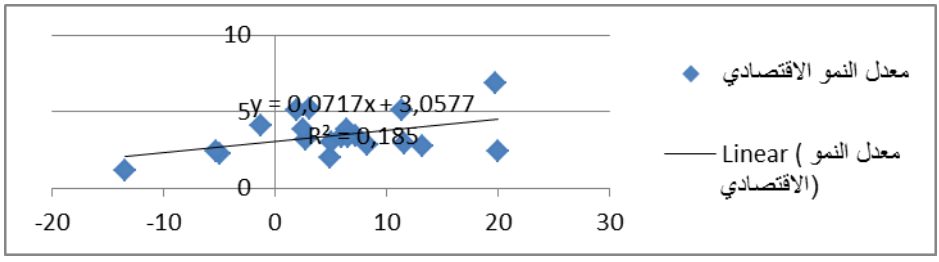

شكل رقم (01): دالة الانحدار البسيط لمعدل نمو الفلاحي و الاقتصادي

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال الاكسل

2- تطور الميزان التجاري الفلاحي: يعتبر الميزان التجاري احد المقاييس و المؤشرات الاقتصادية المعبرة بشكل دقيق عن القوة الاقتصادية بصفة عامة أو عن قوة القطاع بما فيه القطاع الفلاحي. حيث يعبر تعبيرا صادقا عن الأداء الاقتصادي لهذا القطاع من خلال تسليط الضوء على حجم الصادرات و الواردات الزراعية و بالتالي إبراز العجز أو الفائض فيه و هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول و الشكل التاليين:

جدول رقم (03): الميزان التجاري الفلاحي

السنوات	الصادرات	الواردات	السنوات	الصادرات	الواردات
2000	47011223	2815424354	**2008**	132329764	9098295909
2001	38962891	2826078894	**2009**	119551714	6994732000
2002	46565544	3248789694	**2010**	328861763	7350364891
2003	57496517	3360637690	**2011**	376706441	11488935288
2004	65053726	4361816620	**2012**	326966040	10754507435
2005	72374334	4280453443	**2013**	413389692	11269567324
2006	91439414	4567215706	**2014**	337053292	12711854344
2007	101425645	6110286219	**2015**	247058567	10760831537
			2016	341286284	9630079658

المصدر :إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBViewData.aspx?Language=E

الشكل رقم (03) : الميزان التجاري الفلاحي 2000-2016

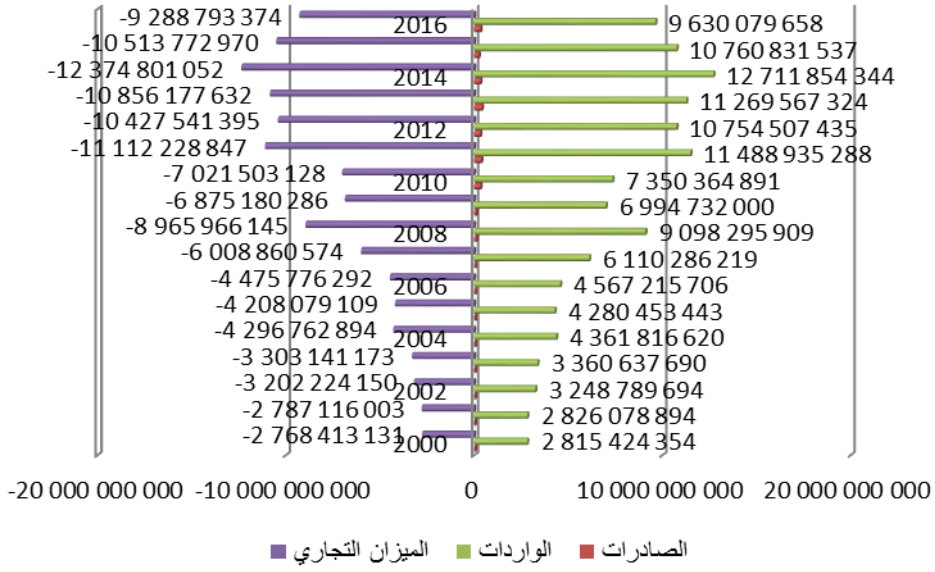

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 16

من خلال الجدول و الشكل يتضح جليا أن الميزان التجاري الفلاحي يعرف عجزا منذ سنة 2000 بل قبل ذلك كما أن هذا العجز في تزايد مستمر خاصة سنة 2014 مما يعكس أن نسبة تغطية الصادرات للواردات التي تعتبر احد أهم مقاييس الأمن الغذائي جد ضعيفة حيث بلغت 4.47 % سنة 2010 في أحسن حالاتها. أما عن أثر هذا العجز على العجز العام للميزان التجاري فهو معتبر جدا حيث يساهم عجز الميزان التجاري بما نسبته 61.72 % و 52.5 % من العجز العام لسنتي 2015-2016 على التوالي.

ثانيا- دور الصيد البحري و تربية المائيات في دفع الصادرات

لقطاع الصيد البحري و تربية المائيات في الجزائر جملة من الخصائص تجعل من الثروة السمكية المتاحة للاستغلال موردا هاما قد يلعب على غرار باقي القطاعات الاقتصادية االاخرى أدوارا اقتصادية و اجتماعية متعددة الى جانب الدور الغذائي الذي يضلع به. وهذا ما يفسر ارتقائي الى مصاف وزارة قائمة بذاتها بعد ان همش كثيرا و طويلا.

1- مؤشرات نمو إنتاج الصيد البحري في الجز ائر: لإعطاء نظرة أكثر وضوح حول تطور حول الميزان التجاري الجزائري و قبل الحكم على النتائج يجب أن نضع النتائج في إطار أفضل للمقارنة و هذا ما يبينه الجدول الموالي الذي يعرض تطور الميزان التجاري الجزائري مقارنة بالميزان التجاري الإفريقي و العالمي

جدول رقم (04): الميزان التجاري العالمي، الافريقي و الجز ائري من الاسماك ذات الاستهلاك الغذائي فقط للسنوات 2012-2015

الوحدة ألف دولار

السنوات	2012	2013	2014	2015
صادرات الجز ائر	5820	5759	7047	6317
صادرات افريقيا	5355917	5274972	5785357	5250695
صادرات العالم	129010380	133419022	141217403	127573496
واردات الجز ائر	65737	91024	136238	109488
واردات افريقيا	5729012	5998670	6406314	6019604
واردات العالم	130500570	139360363	148584068	133244854
الميزان التجاري للجز ائر	-59917	-85265	-129191	-103171

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الكتاب السنوي لمظمة الغذاء العالمية FAO لسنة 2015

2- تطور أسطول و إنتاج الصيد البحري من 2000 إلى 2013: للتعرف أ ثر على وضعية أ طول الصيد البحري في الجزائر نحاول التطرق إلى تركيبة ومعدل نشاطه ما بين سنتي 2000- 2013 و ذلك لإعطاء نظرة أكبر حول مكامن القصور و القوة من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (05): تطور و تركيبة، أسطول و إنتاج الصيد البحري من 2000 إلى 2013

السنوات	حجم الأسطول الصيدي	القوارب الصغيرة	نسبة القوارب الصغيرة	الإنتاج (طن)	معدل إنتاج لكل قطعة
2000	2552	1545	60,54%	113157	44,34
2001	2692	1663	61,78%	133623	49,64
2002	2898	1836	63,35%	134320	46,35
2003	3292	2210	67,13%	141528	42,99
2004	3643	2524	69,28%	137108	37,64
2005	3984	2731	68,55%	139459	35,00
2006	4179	2825	67,60%	157021	37,57
2007	4442	2974	66,95%	148843	33,51
2008	4445	2997	67,42%	142035	31,95
2009	4532	2935	64,76%	130120	28,71
2010	4191	2561	61,11%	95168	22,71
2011	4327	2646	61,15%	104008	24,04
2012	4414	///	///	108207	24,51
2013	4580	///	///	102220	22,32

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية والديوان الوطني للإحصاء

من خلال هذه الأرقام يتضح لنا أن أسطول الصيد البحري يتطور بصفة ايجابية من سنة الى أخرى حيث أن حجم هذا الأسطول يتطور بشكل ايجابي حيث كان حجم هذا الأسطول يقدر ب 2552 وحدة(1545 قوارب صغيرة) ليصبح سنة 2008 عدد وحدات هذا الأسطول يقدر ب 4542 وحدة موزعة على الشكل التالي: 2997 قارب صغير و الباقي بين سردينيات و جيابيات[26]

من الملاحظ من نتائج الجدول يلاحظ أن 70 %من حجم الأسطول الإجمالي تحترف الصيد الساحلي التقليدي حيث يعتبر السائد في معظم الدول المتوسطية.

شكل رقم (04) : تطور معدل إنتاج قطع الأسطول الصيدي من 2000-2013

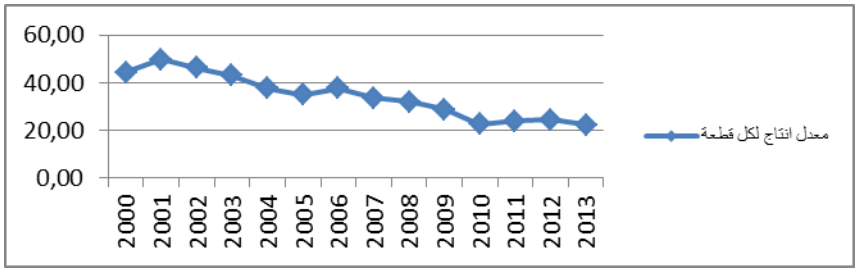

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول رقم 05

3- تحليل الإمكانيات غير المستغلة في القطاع الفلاحي و الصيد البحري للجزائر مساحة شاسعة، و إمكانات ضخمة، و مصادر متنوعة و غنية بالموارد الطبيعية و البشرية، تعتبر الجزائر أكبر دولة في قارة أفريقيا من حيث المساحة و هي بذلك عاشر أكبر دولة في العالم من حيث المساحة ، مما يجعلها ذات قدرة زراعية هائلة تمكنها من تأمين حاجاتها الغذائية من إنتاجها الزراعي المحلي، و بما يتلاءم مع الزيادة السكانية فيها.

جدول رقم (06): تطور المساحة الفلاحية إلى إجمالي المساحة في الجزائر 1962-2015

البيان/ السنوات	1962	1972	1982	1992	2002	2012	2013	2014	2015
المساحة الزراعية (مليون هكتار)	44.9	45.3	39.1	38.8	39.8	41.3	41.43	41.43	41.45
% من اجمالي المساحة	18.85	19.06	16.41	16.31	16.73	17.38	17.4	17.4	17.41

المصدر:بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.AGRI.K2?locations=DZ

ثالثا- تشخيص إمكانية مساهمة القطاع الصناعي في دفع الصادرات

إن من أهم أهداف تنفيذ السياسات والخطط والبرامج المتصلة بالنمو الاقتصادي هو الحاجة إلى تسريع وتيرة النهوض بالقطاع الصناعي و إحداث نمو يتيح تحولا اقتصاديا حقيقيا ومستداما ،وكخطوة هامة وإستراتيجية نحو تحقيق هذا الهدف وجب وضع إستراتيجية صناعية شاملة.

1- مميزات و مؤشرات أداء القطاع الصناعي الجزائري: يمكن تلخيص حالة الناتج الصناعي الكلي في الجدول التالي يمثل لنا القيمة المضافة في القطاع الصناعي الجزائري كنسبة مؤوية من الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2000-2016، و الذي نلاحظ منه أن القيمة المضافة في القطاع الصناعي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عرفت مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشقيه ألاستخراجي والتحويلي معا في الناتج المحلي الخام الإجمالي تطورات تميزت بعدم الاستقرار خلال الفترة و كانت أعلى نسبة قد بلغتها هي 58.88 % سنة 2006 حيث عرفت انتعاش سعر البترول الذي ترتكز عليه جل الصناعات الاستخراجية،اما أدنى قيمة فكانت في عام 2016 إذ بلغت 34.87 فقط بسبب تدهور سعر البترول و نقص الاستثمارات في المجال ألاستخراجي.

جدول رقم (07) :القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري للمدة 2000-2016

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
(%)من إجمالي الناتج المحلي	54,37	50,11	49,19	50,82	52,30	57,33	58,88	57,67	58,62
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
(%)من إجمالي الناتج المحلي	47,90	50,50	49,62	47,85	44,25	42,31	35,66	34,87	

المصدر: بيانات البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.IND.TOTL.ZS?end=2017&locations=DZ&start=2000&view=chart

"من ناحية أخرى فإن القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية تتشكل بنسبة 96 % من قطاع المحروقات، بينما بلغت مساهمة قطاع الطاقة والمياه نسبة 4.2 ، % وقطاع الأشغال العمومية البترولية بنسبة 6.1 ،%وقطاع المناجم والمحاجر لم تتجاوز مساهمته في القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية عتبة 4.0%. " [29]

2- مساهمة الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الصادرات الإجمالية: على الرغم من المجهودات المبدولة إلا أن مساهمة الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الصادرات الإجمالية جد ضعيفة، والجدول الموالي يبين مساهمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الصادرات الإجمالية .

جدول رقم (08): مساهمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الصادرات الإجمالية

الوحدة: مليون دولار

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات الإجمالية	46002	54613	60163	79298	45194	56665	66625	67254	68254	70245	712015
الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات	7455	1079.12	979.18	1483.92	839.46	789.46	881.2	824.3	904.2	897.2	911.2
نسبة	1.62	1.97	1.62	1.87	1.85	1.39	1.32	1.22	1.32	1.27	1.27

المصدر : تقارير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، 2016.

نجد أن التصدير خارج قطاع المحروقات خاصة الصناعي يبقى بحاجة أكثر للدفع لمواكبة الانفتاح الاقتصادي إذا تنحصر نسب المساهمة بين 1.22 % و 1.97% اكبر نسبة عام 2006

3- أهم المنتجات الصناعية المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000-2012 نجد أن مادة الامونياك تحتل الصدارة في قائمة المنتجات المصدرة بصورة أكبر بنسبة 20.75%، إذا سجلت سنة 2000 تصدير ما قيمته 56.04 مليون دولار أمريكي بنسبة 11.64%،واستمرت هذه النسبة في الارتفاع في الفترة اللاحقة لتصل في سنة 2008 إلى 59.67% بقيمة 287.15 مليون دولار أمريكي ، أما في سنة 2010 عرفت هذه النسبة نوع من تراجع إلى 53.42% أي بقيمة صادرات تقدر بـ 257.10 مليون دولار أمريكي.

شكل رقم (06): أهم المنتجات الصناعية المصدرة خارج قطاع المحروقات

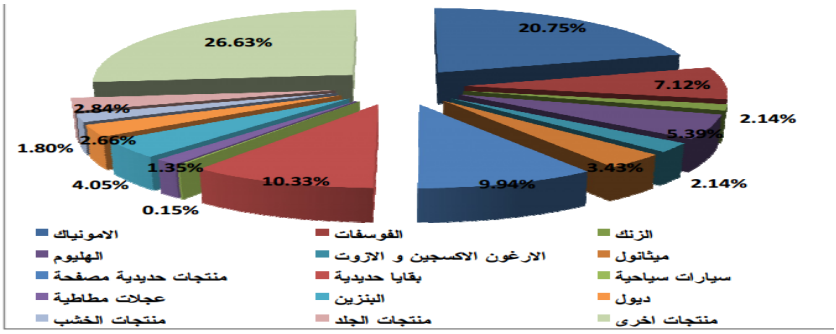

المصدر: تقارير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، **2016**.

ثم تليها مادة الفوسفات ، الزنك والهليوم التي عرفت بدورها تارة الارتفاع وتارة أخرى الانخفاض في القيمة المصدرة حيث وصلت نسبها على مدار الفترة (2000-2012) إلى 10.33% للفوسفات ، 2.14% للزنك و 5.39% للهليوم. إذا سجلت في سنة 2000 النسب 6.52% ، 6.36%، 5.52% على التوالي ، ففي سنة 2002 فقد وصلت القيمة المصدرة من مادة الهليوم أعلاها بـ 81.16 مليون دولار أمريكي بنسبة 15.66% في حين كانت سنة 2006، السنة التي حققت فيها مادة الزنك أعلى قيمة مصدرة بـ 162.66 مليون دولار أمريكي .

الخاتمة:

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى : لقطاع الفلاحة و الصيد البحري و كذا الصناعة امكانيات هائلة يمكن ان يجعل القطاع أحد اهم المخارج من التبعية للمحروقات.

رغم أن القطاع الفلاحي يقدم مستويات متدنية من المساهمة في الصادرات خارج المحروقات بصفة عامة إلاأن القطاع يمثل أهم القطاعات التي يمكن التعويل عليها في الخروج من التبعية

للمحروقات كما يمكن الارتقاء بقطاع الصناعة و جعله كأحد أهم القطاعات المعول عليها لرفع الصادرات خارج المحروقات. مما يجعل الفرضية الأولى صحيحة.

الفرضية الثانية : تعاني الاستراتيجية الوطنية للخروج من التبعية للمحروقات من عدة نقائص خاصة في مجال التنفيد و المتابعة.

رغم كل الاجراءات المتخدة للرفع من الصادرات خارج المحروقات و تشجيعها إلا ان النتائج بقت جد محتشمة مما يعيدنا إلى مدى الجدية في التطبيق و المتابعة و هذا ما يجعلالفرضية صحيحة

الفرضية الثالثة : يجب رد الاعتبار للتسويق على اختلاف أنواعه و جعله كأحد اهم محاور الاستراتيجية الوطنية لرفع الصادرات خارج المحروقات

لوحظ غياب شبه تام للتسويق حيث لم ياخد المكانة اللازمة و المستحقة له رغم أنه عصب التجارة المحلية و الدولية. مما يجعل الفرضية ثالثة صحيحة

توصيات الدراسة:

- إن عملية ترقية التجارة الخارجية الجزائرية يجب أن تتم وفقا لإستراتيجيات محكمة،كما يجب أن ترافق عملية التحرير التجاري إجراءات تتمثل في تأهيل المؤسسات لمنافسة نظيراتها الأجنبية.
- العمل على إعادة هيكلة سوق العمل الوطني من خلال إعداد القوى البشرية وتدريبها بشكل يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية لها، لما لذلك من اثر ايجابي يساهم في زيادة القيمة المضافة .
- يجب أن يعتمد على التسويق و جعله في محور الاستراتيجية الوطنية لرفع الصادرات خارج المحروقات .
- يعتبر نشاط الفلاحة و الصيد البحري قطاع مهم يمكن التعويل عليه في انجاح المساعي الرامية لتحسين الاقتصاد الوطنية و تحريره من التبعية للمحروقات حيث يجب الاستثمار فيه من خلال التركيز على بعض النشاطات الفلاحية ذات المردود المرتفع و التنافسية الدولية لتسهيل عملية التصدير دون البحث المضني على الطلب كالمنتجات العضوية و ذات الاستعمال الصيدلاني .
- نظرا لتوفر الامكانات الاقتصادية و الطبيعية من رؤوس اموال و مواد اولية فإنه يجب إلاء أهمية لقطاع الصناعة حيث يعتبر نشاط يمكن النهوض به بسرعة كما يمكن ان يكون رافضا للعملة الصعبة من خلال التصدير للبلدان الافريقية لكن ضمن أطر الجودة العالمية.

خاتمة:

رغم كل ما أولته الجزائر من اهتمام بصياغة إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات منذ 1986أي منذ انخفاض النفط إلى مادون 10 دولار للبرميل، إلا أن النتائج كانت دون مستوى المجهودات والتطلعات، حيث تجلت أوجه القصور في ضعف ديناميكية النشاط الإنتاجي خارج المحروقات مما انعكس على معدلات التصدير خارج المحروقات فلم تتجاوز نسبة 3.8٪ المحققة سنة 2002 و 3.3٪ سنة 2013.

إن هذا الوضع يحتم على الجزائر بصفة عامة و المؤسسات الجزائرية بصفة خاصة التفكير في طرق واستراتيجيات تؤدي إلى تحسين أدائها و الرفع من قدراتها التصديرية من ناحية جودة المنتوج و التحكم في اليات التسويق.

يرجع الكثير من المتخصصين هذه الوضعية إلى عدم تبني المؤسسة الجزائرية للمفهوم الحديث للتسويق بروافده الحيوية و مقاربته الإستراتيجية حيث مما يؤاخذ على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية هو أنها لم تدرك بعد المفهوم الحقيقي للتسويق نظرا لأنها نشأت و تطورت في سياق اقتصاد محمي من المنافسة.

الهوامش:

(1)- فريد النجار ، التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008 ، ص15

(2)- جعفر عبد الله موسى إدريس ، الإدارة الإستراتيجية ، دار ناشرون ومكتبات خوارزم العلمية ، الطبعة الأولى ، 2013 ، ص226

(3)- عادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربي، القاهرة ة، 1971 ، ص141

(4)- أحمد خليل خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1997 ، ص 66

(5)- تصنيف البنك الدولي :يعتمد على 64 متغيرا في 5 عوامل منها الديناميكية الكلية و ديناميكية السوق (النمو و الاستثمار، الإنتاجية، حجم التجارة الإجمالي، تنافسية التصدير).

(6)- زير مي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،2010-2011،ص 42

(7) - ANDREW HARISON, et autres, op.cit., page 282.

(9)- عمدت السلطات الجزائرية إلى الاستعانة بصندوق النقد الدولي تم على إثره عقد اتفاقية ستاند باي 1 بمبلغ 360 مليون دولار من أجل تدعيم و إنجاح سياسة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر بعد تحرير رسالة النية في 28 مارس 1989 و ما ميزه هو السرية التامة

(10) - Abdelkader Derbal, Op.cit, p 41-46.

(11)- بلقاسم زايري، أثر نوعية المؤسسات على تحرير السياسات التجارية في الجزائر، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2004، ص09.

(12)- الجريدة الرسمية رقم 12 الصادرة في 20 ماي 1991 المتعلق بالشروط الخاصة بالتدخل في التجارة الخارجية

(13)- جرعود الياقوت،عقد البيع و حماية المستهلك في التشريع الجزائري، بحث مقدم ضمن لنيل شهادة الماجستير، فرع العقود والمسؤولية، جامعة الجزائر،2001-2002 ص13

(14)- عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر في الفترة1990-2006)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2010، ص146

(15)- سكينة من حمود، الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، مجلة العلوم الإنسانية, العدد 14 ديسمبر 2000، ص ص 135 145

(16) - ALGEX: L'agence Nationale de Promotion du Commerce Extèrieur

(17)- المادة 6 من مرسوم الإنشاء

(18)- الجريدة الرسمية، العدد 16 ، الصادرة في 6 مارس 1996 ، ص ص 20 21

(19)- قاسمي الأخضر، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص : اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014،ص86

(20) - Fonds Spécial pour la Promotion des Exportations

(21)- منير نوري، إبراهيم لجلط، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإإشكالية التصدير خارج المحروقات، الملتقى الدولي الرابع، المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة المسيلة،2010،ص14

(22)- جريدة رسمية عدد 15 مؤرخة 06 جانفي 1996

(23)- موجب المرسوم 388/63 المؤرخ في 01 أكتوبر 1963 و المتعلق بتأميم الأراضي التي كانت تابعة للمعمرين و ذلك بإعادتها لأشخاص جزائريين طبيعيين كانوا أو معنويين أو الدولة

(24)-كانت مزارع التسيير الذاتي تخضع إلى إدارة مدير تعينه الدولة إضافة الى رئيس للجنة التسير و إضافة الى ذالك كان هناك " الديوان الوطني للإصلاح الزراعي تم إنشاؤه سنة 1963 و الذي كان يتدخل مباشرة في ادارة المزارع عبر وجود مكلف بإدارة و مسؤول للاستغلال يتم تعينه من طرف الديوان الذي كان يخضع لوصاية وزارة الزراعة

(26)- مراكب سردينات: هي اهم مراكب صيد السمك الأزرق طولها من 11 الى 22 م و تصل قوتها الى 130 حصان بخاري الجيبيات: هي مراكب قد تصل سعتها حتى 28 طن و طولها يتراوح ما بين 16 و 22 م

(29)- مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2017-2018 ص 146.